م ونبيذ التمر والزبيب مطبوخًا اد وطبخة وان اشتد اذا شرب ما لم يسكر بلا لهو وطرب ش
اى اما الحلال هذه الاشربة ما لم يسكر اما القدح الاخير وهو المسكر حرام انفاقًا ويشترط ان يشرب
لا لقصد اللهو والطرب بل يقصد التقوى م والخليطان ش وهما ان يخلط بين ماء التمر وماء الزبيب
ويطبخ اد وطبخة ويترك الى ان يغلى ويشتد حل م ونبيذ العسل والتين والبر والشعير والذرة
وان لم يطبخ بلا لهو وطرب وخل الخمر ولو بعلاج ش اى بالقاء شيء فيه وهذا احتراز عن قول الشافعي
فان التخليل اذا كان بالقاء شيء لا يحل الخل قولا واحدا وان كان بغير القاء شيء فيه قولان م والانتباذ
في الدباء والحنتم والمزفت والمقير ش الدباء القرع والحنتم الجرة الخضراء والمزفت الظرف
المطلى بالزفت اى بالقير والمقير الظرف الذي يكون من الخشب المتقور اعلم ان هذه الظروف
كانت مخصصة بالخمر فاذا حرم الخمر حرم النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف واما الان
في استعمالها يشرب الخمر واما لان هذه الظروف كانت فيها اثار الخمر فلما مضت مدة اباح النبي عليه السلام
استعمال هذه الظروف فان اثار الخمر قد زالت بها واما ايضا ابتداء تحريم شيء يبالغ ويشتد ليتركه الناس
مرة فاذا تركه الناس واستقر امره يزول التشديد بعد حصول المقصود م وكره شرب دردي الخمر
والانتشاط به ش المراد بالكراهة الحرمة لان فيه اجزاء الخمر الا انه اذا كثر لفظ الكراهة
لا لفظ الحرمة لعدم المنع القاطع فيه م ولا يحد شارب بلا سكر ش فان في الخمر اما يحد شارب القليل
لان قليل الخمر يدعو الى الكثير وكذلك الدردي فاعتبر حقيقة السكر

كتاب الصيد

ش قدم في الذبائح معنى ذي الناب وذي المخلب
حل صيد كل ذي ناب ومخلب من كلب وباز ونحوها ش قدم في الذبائح معنى ذي الناب وذي المخلب
ثم اعلم ان الخنزير مستثنى لانه يحيش العين وابو يوسف استثنى الاسد لغلو همته والدب
لخساسته والعض الحق الحداة به لخساسته والظاهر انه لا احتياج الى الاستثناء فان الاسد
والدب لا بصيد ان معلمين لغلو الهمة والخساسة فلم يوجد شرط حل الصيد م بشرط علمها وخرجها
اى موضع منه ش هذا عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله انه لا يشترط الجرح
م وارسال مسلم او كتابي ايا لها مسمى ش اى لا يترك التسمية عامدا م على ممتنع متوحش بوكل ش
يشترط في الصيد ان يكون ممتنعا بالقوائم والجناحين فالصيد الذي استانس ممتنع غير متوحش
فالصيد الواقع في الشبكة والساقط في البير والذي اتخنه متوحش غير ممتنع لخروجه عن حيز
الامتناع م وان لا يترك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده ش مثل كلب غير معلم او كلب المجوسي او كلب
لم يرسل للصيد او ارسل وبترك التسمية عمدا م ولا يطوله وقفيه بعد ارساله ش فانه ان طال
وقفته بعد الارسال لم يكن الاصطياد مضافا الى الارسال بخلاف ما اذا كان العقر فان هذا حيلة
في الاصطياد فيكون مضافا الى الارسال م ويعلم المعلم بترك اكل الكلب ثلث مرات ورجوع البازي
برعايته فانه اكله منه البازي اكل لان اكل الكلب ولا ما اكل منه بعد تركه ثلث مرات ولا ما صاد بعد
حتى جوعا او فيله وبقي في ملكه ش اى لا يحل ما صاد الكلب بعد ما اكل حتى يعلم اى يترك الاكل

ثلث مرات ولا يحل ما صاد قبل الاكل اذا بقي في ملكه فان الكلب اذا اكل عمدا انه لم يكن كلبا معلما
وكل ما صاد قبل ذلك الاكل فهو صيد كلب جاهل فيحرم اذا بقي في ملك الصياد م ومن شرط الحل
بالرمي التسمية ش اى ان يترك عامدا م والجرح وان لا يبعد عن طلبه لو غاب متحاملا سهمه ش
اى رمى فغاب عن بصره متحاملا سهمه فاذا ركبه ميتا فان لم يبعد عن طلبه حل اكله لان غيبته هذا
ليست بشيء وسعده وان بعد عن طلبه يحرم لان في وسعه ان يطلبه وقد قال عليه السلام لعدي هو ما
ارض فنلتقه م فان اذا ركبه المرسل والرامي حيا اذ كاه ش المراد انه اذا ركبه حيا وفيه من الحروق
فوق ما يكون في المذبوح يجب التذكية حتى لو ترك التذكية يحرم وقد قال في المتن فان تركها
عمدا المراد انه ترك التذكية مع القدرة عليها اما ان لم يمكن من التذكية فهي المتن اشار في
المجلد كما روى عن ابي حنيفة رحمه الله وكذا عن ابي يوسف رحمه الله وهو قول الشافعي رحمه الله
وفي ظاهر الرواية يحرم وان كان حيوة مثل حيوة المذبوح فلا اعتبار لها فلا يجب تذكيته
اما في المتردية والواقعة في الماء وفي الشاة التي تمرضت فالفتوى على ان الحيوة وان قلت معتبرة حتى
لو ذكاها وفيها حيوة فليلة يحل لقوله تعالى الا ما ذكيتم م فان تركها ش اى التذكية م عمدا فمات
او ارسل مجوسي كلبه فزجره مسلم فانزجر ش اى انزجارا بالصياح فاشتد م او قتله معراض بعرضه
ش المعراض السهم الذي لا ريش له سمي معراضا لانه يصيب الشيء بعرضه فان كان في رأسه حدة
فاصاب بحده حل م او بندقة ثقيلة ذات حدة ش انما قال هذا لانه يحتمل ان تكون قتلة بثقله
حتى لو كان خفيفا به حدة يحل لتعين الموت بالجرح م او رمى صيدا فوقع في ماء ش فانه يحتمل ان الماء
قتله فيحرم م او على سطح او جبل فتردى منه الى الارض حرم ش لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن
م فان وقع على الارض ابتداء ش فان الاحتراز عن هذا غير ممكن فيحل م او ارسل مسلم كلبه فزجره
مجوسي فانزجر او لم يرسله احد فزجره مسلم فانزجر ش اعلم انه اذا اجتمع الارسال والزجر
اي الشروع فالاعتبار للارسال فان كان الارسال من المجوسي والزجر من المسلم حرم وان كان على
العكس حل وان لم يوجد الارسال ووجد الزجر يعتبر الزجر فان كان من المسلم حرم وان كان
من المجوسي حرم م او اخذ غيرها ارسل عليه اكل ش هذا عندنا فانه لا يمكن التعليم بحيث
باخذ ما عينه وعند مالك رحمه الله لا بأكل وان ارسله فقتل صيدا ثم قتل صيدا اخر اكلا كما لو
رمى سهما الى صيد فاصابه واصاب اخر وكذا لو ارسل على صيد كثير وسمى مرة واحدة بخلاف
ذبح الشاتين بتسمية واحدة م كصيد رمي فقطع عضوا منه لا العضو ش هذا عندنا وعند الشافعي
رحمه الله اكلا جميعا لنا قوله عليه السلام ما ابين من الحي فهو ميت م وان قطع اثلاثا او اكثر
مع مجز ش اى قطعه وقطعتين بحيث تكون الثلث في طرف الراس والثلثان في طرف العجز م
او قطع نصف راسه او اكثر او قد بنصفين اكل كله ش لان في هذه الصور لا يمكن حيوة
فوق حيوة المذبوح فلم يبن الا ما هو ميت بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الراس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)